

التفاوض في التفاوض لحاضرة مولانا عدة العلماء الاعلام

مرجع الخاص والعام صاحب الفضيلة السيد السند

شجود افندي الجزاوى مفتى دمشق الشام

ومدير معارف الولاية لزال ملحوظا بعين

العناية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين
 اما بعد فقد كثرت السؤال في هذا الزمن عن التناقض في الدعاوى حتى
 قل من ينسب الى وجوده وعدمه والسبب في ذلك قلة من تعرض من
 مشايخنا رحمهم الله تعالى الى تعريفه وتوصيفه بل اكثرهم اكتفى بذكر
 الفروع من غير تعريف على تحديده فصار كل من المتداعيين يخطئ في
 ذلك من غير علم بما هنالك وعدم تعرض المصنفين الى حده صار سببا
 لارتباك الافكار وموجبا للخروج عن دائرة القرار فاحيت ان اتعرض الى
 كشف هذا الغطاء بمقالة مختصرة سميتها (التفاوض في التناقض) ليستعين
 بها من اتبى بقضاء او فتوى على التصرف في اجوبة الحوادث طبق
 المنقول وعلى الله اعتمادى فاقول * اعلم * ان التناقض اما لغوى
 او اصولى او منطقي او فقهي اما التناقض اللغوى فهو تدافع الكلامين
 كأن كل واحد يقض الآخر وفي كلامه تناقض اذا كان بعضه يقتضى
 ابطال بعض كذا ذكره في الصباح المنبر * واما الاصولى فهو اختلاف
 قضيتين بحيث يلزم من صدق إحداهما فرضت كذب الاخرى ومن كذبها
 صدقها فتخرج المفردان والمفرد والقضية ان لا يتحقق بينهما تناقض كذا
 في فصول البدائع * واما المنطقي فهو اختلاف قضيتين بالسلب والایجاب
 بحيث يقتضى لذاته ان تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة كما في
 الشمسية فان كانت القضية شخصية او مهيولة فتناقضها بحسب الكيف
 وهو الايجاب والسلب بان تبدله فان كان ايجابا تبدله سلبا وبالعكس
 كالانسان حيوان ليس الانسان بحيوان وان كانت القضية شخصية
 بالسور بان تقدمها سور فتناقضها بذكر نقض سورها والسورار بعدا تقاسم

سور إيجاب كلي كمثل انسان حيوان وسور إيجاب جزئي كـ بعض الحيوان
 انسان وسور سلب كلي كـ لا شيء من الانسان بحجر وسور سلب جزئي كـ ليس
 بعض الانسان بحجر فالمصورات اربعة موجبة كلية كمثل انسان حيوان
 فقيضها سالبة جزئية كـ ليس بعض الانسان بحيوان وسالبة كلية
 كـ لا شيء من الانسان بحجر فنقيضها موجبة جزئية نحو بعض الانسان
 حجر كذا في الكليات * الا ان هذا مبنى على ما اختاره الاخضرى من
 ان نقيض المهمة مهمة كذلك وعند غيره هي في قوة الجزئية كذا
 ذكره الباجوري في حاشية السلم * واما الفقهى وهو المقصود هنا فقد قل
 من تعرض الى تعريفه لكن قال في البحر في الاستحقاق والظاهر ان
 الفقهاء ارادوا بالتناقض التناقض اللغوي انتهى * ويقرب منه ما في الدر
 وقيل المراد من التناقض الفقهى ان تتضمن دعوى المدعى الانكار بعد
 الاقرار * وفي المجلة هو سبق كلام من المدعى يناقض دعواه * وكل ذلك
 ليس بجامع ولا مانع مع ما في تعريف المجلة من الدور لخروج الاقدام
 والسكوت وما شابه ذلك مما ليس بكلام ودخول مناقضة التكلم على
 نفسه فانه لا يعد تناقضا ما اذا من الدعوى عند الفقهاء كما ستعرف ذلك
 من الامثلة الآتية * فالاولى * ان يقال في تعريفه عند الفقهاء هو تدافع
 الكلامين صراحة او ضمنا على الغير ليكون التعريف جامعاً ما اذا
 اذ النسبة بين التناقض اللغوي والمنطقي بالعموم والخصوص مطلقاً
 لصدق اللغوي على كل مصدق عليه المنطقي من غير عكس * والنسبة
 بين التناقض الفقهى المانع وغيره من البواق بالعموم والخصوص
 من وجه لتصادقهما في قول الرجل لشيء في بداخر هذا الشيء ليس
 بملكي ثم يقول هذا الشيء ملكي فانه تناقض عند الجميع وصدق الفقهى
 بدون البواق في اقدام الرجل على قسمة شيء من اعيان التركة ثم دعواه
 بعد ذلك انه خاص به فانها لا تسمع للتناقض بين فعله وقوله * ومثل
 ذلك سلب اللازم فانه تناقض فقهى دون البواق كما يأتي بعد ذلك

ومصدق اللغوى والاصولى والمنطوق بدون السهمى فى مباحثه الرجل على نفسه اذا لم يتعلق حق فى الغير كمن ادعى تركه ميت وقال لا وارث له غيرى ثم اقر بوارث اخر فانه ينفصل منه ولا يمنع تناقضه مع ان هذا تناقض عند الكل الا ان الفقهاء يستنظون ابطال حق الغير وتأني صورته * والنسبة بين التناقض اللغوى والاصولى بالعموم مطلقا لصدق اللغوى على مصدق عليه الاصولى من غير عكس لصدق التناقض اللغوى فى المركبات الانشائية كقوله لانقم والمركبات الاضافية كغلام زيد لاغلام زيد والفردات كزيد لازيمه بدون المنطق على خلاف فى المفردات ذكر فى حاشية السلم للبا جوردى * والنسبة بين الاصولى والمنطق بالعموم مطلقا لصدق الاصولى على مصدق عليه المنطقى من غير عكس لصدق الاصولى فى القضيتين اللوجيتين بدونه فقد ظهر من ذلك ان التناقض اللغوى يكون بين كلاميين والاصولى والمنطقى بين قضيتين الا ان الاصولى لا يشترط السلب والايجاب * والفقهى يكون بين كلاميين كما لو ادعى ان هذا العقار وقف ثم ادعى انه ملك كما فى البحر * وبين كلام وسكوت كما لو سكت حين باع ابوه عقارا مثلا ثم ادعى بعد ذلك انه ملكه وهى فى اكثر الكتب * وبين فعل وكلام كما لو اقدم على قسمة شئ فى التركة ثم ادعى بعده انه له حصصة كما فى الخانية * وبين ايجابين كما او طلب نكاح امه ثم ادعى ملائكتها كما فى البحر * وبين مطلق ومقيد كما لو ادعى محدودا بشراعه او ارث ثم ادعاه بعد ذلك مطلقا كما فى البحر وكذا لو اقدم على شئ ثم ادعى دعوى تنفى لازم ما اقدم عليه شرعا اذ المراد هنا بالازم الشرعى سواء كان لازما ذهبا او لا فان هذا النوع بعده الفقهاء من التناقض دون الاصوليين ويسمونه سلب الازم كما فى الفصول مثاله اقدم على كفالة بئى مبيع فطالبه المكفول له بالمال فادعى فساد البيع الذى هو منقض الازم اقدمه على الكفالة وذلك ان اقدمه على الكفالة يستلزم شرعا كون البيع صحيحا ومثله او ادعى



بعد الكفالة ان المبلغ الذى كفل به قار او ثمن خمر او نحوه مما لا يجب
لان اقامته على الكفالة يستلزم شرعا صحة ما كفل به ووجوبه فاذا
ادعى بعده عدم الصحة والوجوب كان مناقضا للازم ما قدم عليه اولا
فلا يقبل منه كما في الانقرةوى وغيره كما لا يقبل في سائر الصور
المارة * وما يتقرر فيه الفقهى اشتراط المنازع حين القول الاول الذى
نوقض باللاحق اما اذا لم يكن قوله السابق فى حضرة المنازع
فليس يتناقض عند الفقهاء مثاله اذا قال ذواليد لشيء فى يده
ليس هذا لى ولم يكن هناك منازع حين قوله لا يصح نفيه فلو ظهر له
منازع وادعى ذواليد ملكية هذا الشيء فانه تسمع منه دعواه وتقبل بينته
ولا يمنع قوله السابق هو ايس لى حيث لم يكن فى حضرة المنازع كذا
فى الجامع الصغير من القضاء * ومثله اذا قال ليس هذا لى لى ملكى
اولا حق لى فيه اولى لى فيه حق او ما كان لى او نحوه ذلك ولا منازع
له حين قوله ثم ادعاء عند ظهور المنازع فانه لا يكون قوله المناقض مانعا
من صحة دعواه لان قوله ليس هذا لى واشباهه مما ذكرنا لم يثبت حقا
لاحد لانه اقرار لمجهول والافرار للمجهول باطل والتناقض انما يمنع
اذا تضمن ابطال حق على احد اما اذا كان لى اليد منازع يدعى ذلك
حين قوله هذه الالفاظ او بعضها فعلى رواية الجامع يكون ذلك اقرارا
منه بالملك للمنازع وعلى رواية دعوى الاصل لا يكون اقرارا للمنازع لكن
القاضى يسأل ذا اليد هو ملك المدعى فان اقر به امره بالتسليم اليه
وان انكر امر المدعى باقامة البيئة عليه كذا فى الانقرةوى * وهذا ايضا
ليس على اطلاقه لا بعد تناقضا وانما هو فيما اذا كان المقر ذابدا اما اذا
كان المقر ليس بذى يد واقربان الشيء الذى فى يد زيد ليس بملكه ثم
ادعاء بعد ذلك انه ملكه واراد اقامة البيئة فانه يكون مناقضا ولا تسمع
دعواه ولا تقبل بينته وان لم يكن هناك منازع والفرق بين المسئلتين ان
اليد اقوى من الشيء فى ذى اليد فلم يمنع قوله واما غير ذى اليد اذا قال

الشيء الذي في يد فلان مثلا ليس لي ثم اراد بعد ذلك اقامة البيعة
لا تقبل بيته ولا تسمع دعواه لتناقضه الذي لاصارف له وهو اليد فخالف
الاول كذا في الانقروى * ثم اذا تناقض المدعى فلا تبطل دعواه
بالكلية وانما يبطل كلامه الشئ المناقض فاذا ادعى مائة على رجل ثم
ادعى مائتين مثلا تبطل دعوى المائتين وتطلب منه البيعة على المائة
كذا ذكره المولى ابو السعود العمادى في فتاويه من الدعوى (وهنا) امر
يبلغى التنبيه اليه وهو ان مرادهم بالندافع في التعريف الاعم من كونه
نقبا او اثباتا واطلاقا وتقييدا وكلية وبعضية ولازمة وملزومية وصراحة
وضمننا * وامر اخر * وهو انه هل يشترط كون الكلامين المتدافعين
عند القاضى اولافى المشايخ من شرط ذلك قال في التهر وهو الاوجه
عندى لكن خالفه اخوه في بحره كذا في حاشية مسكين لابي السعود ومنهم
من لم يشترط وهو الراجح كذا في الانقروى عن البرازى
* وامر اخر * وهو ان التناقض على المتكلم نفسه لا يمنع صحة
الدعوى وانما يمنع اذا كان على الغير مثاله ادعى ارضا وقال لا وارث غيرى
ثم اقر بوارث اخر يصح اقراره اذ التناقض على نفسه لا يبطل لانه ادعى
كل المال لنفسه ثم ادعى بعضه كذا في الانقروى * وليكن على ذكر
منك ان هذا مقيد بما اذا لم يتضمن الاقرار على نفسه ابداً بل حق الغير
اما اذا تضمن فانه يمنع صحته مثاله باع دار غيره بلا امره ثم اقر بالنصب
وانكر المشتري فلا يصح اقراره ولا يسرى على المشتري لان الاقرار جهة
قاصرة كذا في اكثر الكتب * واعلم * ان الفقهاء اختلفوا
التناقض في محلات الخفاء وذلك كالحرية والنسب والطلاق والوصاية
والولاية والنوابة على الوقف * اما صورة الحرية فكما اذا اقرت امه
بالرق لرجل فباعها المقر له فادعت عنها احرية الاصل يسمع منها وتقبل
بينهما استحسانا * واما النسب فكما لو باع عبدا ولد عبده وباعه المشتري
من آخر ثم ادعى البائع الاول انه ابنه فانه يسمع الا انه مختص بهذا بالاصول
(والفروع)

والفروع ومثل ذلك لو قال لزوجته هذه اختي من الرضاعة ثم رجع عن قوله صدق لان الرضاع مما يخفى كذا في الدر * واما الطلاق فكما اذا اختلعت من زوجها ثم اقامت بيعة انه كان طلقها ثلاثا قبل الخلع فانه يقبل وتسترد بدل الخلع * واما الوصاية فكما لو باع الوصي ثم ادعى انه باع بغبن فاحش فانه يسمع واقدامه على البيع لا يمنع دعواه * واما الولاية فالاب اذا باع مال ابنه الصغير ثم ادعى الغبن فانه يسمع * واما الثولية في الوقف فكما اذا اجر مستغل الوقف ثم ادعى انه اجر بالغبن الفاحش فانه يسمع وكذا كل من باع وادعى بعد ذلك الفساد الا ان عللة الخفاء تظهر في بعض هذه المسائل فتأمل الكل من الانقروى وحاشية الاشباه لابن السعود * وفي حاشية الاشباه للحموى ما نصده افتقروا التناقص في كثير من المسائل * فنها مسألة الاقرار بالرضاع فلو قال هذه رضيتي ثم اعترف بالخطأ بصدق في دعواه الخطأ وله ان يتزوجها بعد ذلك وهذا مشروط بما اذا لم يثبت على اقراره * ومنها تصديق الورثة الزوجة على الزوجية ودفع الميراث لها ثم دعواهم استرجاع الميراث بحكم الطلاق * ومنها ما اذا ادى المكاتب بدل الكتابة ثم ادعى العتق قبل الكتابة * ومنها اذا اقر له بالرق ثم ادعى العتق * ومنها ما اذا استاجر دارا ثم ادعى ملكيتها على المؤجر وانها هضرت الى المستاجر مبرانا من ابيه * ومنها اخو الزوجة اذا مات وقاسم الزوج الميراث ثم ادعى ان الزوج طلقها * ومنها اذا اختلعت المرأة من زوجها ثم ادعت انه ابانها قبل ذلك * ومنها اذا اشترى ثوبا مطويا في جراب فلما نشره قال هذا متاعى سمعت دعواه وقبلت بيته فالدعوى مسموعة مع التناقص في جميع هذه المسور مطلقا على الراجح المقتضى به انتهى من كتاب القضاء والشهادات والدعوى * ومن التناقص المانع لصحة الدعوى ما اذا ادعى على زيد شيئا او مالا وحلفه على ذلك ثم ادعى على عمرو بذلك الشيء او المال زاعما ان دعواه على زيد كانت ظنا او غاطلا لا يقبل ذلك

منه لان الحق الواحد كما لا يستوفى من اثنين لا يخصهم به
 اثنان زيد وعمرو بوجه واحد كذا في البرازية * ومن التناقض
 عدم موافقة الشهادة للدعوى والمراد من التوافق المطابقة
 او كون المشهود به اقل من المدعى بخلاف ما اذا كان اكثر ولاكن يشترط
 كون الموافقة بين الدعوى والشهادة معنى ولا يشترط الموافقة لفظا
 ومعنى كما بين الشاهدين فلو ادعى الغصب او القتل فشهدا باقرار المدعى
 عليه بذلك تقبل ولو شهد احدهما بالغصب او القتل والاخر بالاقرار
 به لا تقبل كذا في البحر ❖ تنبيه ❖ هذا الشرط اعنى موافقة
 الشهادة للدعوى انما هو في المسائل التى يشترط فيها الدعوى اما مالا
 يشترط فيه الدعوى فلا يضر فيه عدم التوافق كما لو ادعت الطلاق
 فشهد الشاهدان بالخلع تقبل * وكذا لو ادعت امة العنق وشهدا انها
 حرة الاصل * ومعنى قولهم يشترط التوافق بين الشاهدين لفظا ومعنى
 عند الامام ان يتحد اللفظ والمعنى بطريق الوضع او يأتى الشاهد
 باللفظ المرادف كأن يشهد احد الشاهدين بالهبة والاخر بالعطية مثلا
 فانها تقبل بلا خلاف كما في العناية * ولا يذهب عليك انهما لو اشتركا
 في لازم واحد تقبل كما لو انت المرأة بشاهدين احدهما شهد بانه قال
 لها انت خلية والاخر شهد بانه قال لها انت برة فانها لا تقبل لانهما
 لفظان متباينان لفظا ومعنى وان اشتركا في لازم واحد وهو البيئونة
 لان معنهما لغة مختلف اما اذا شهد احدهما بالف والاخر بالعين لم تقبل
 عند الامام مطلقا وعندهما تقبل ان كان المدعى يدعى الاثنين وعلى هذا
 المائة والمائتان والطلقة والطلقتان * وان شهد احدهما بالف وشهد الاخر
 بالف وخمسائة والمدعى يدعى الاكثر قبلت الشهادة على الالف اتفاقا
 لاتفاقهما على الالف لفظا ومعنى وانفراد احدهما بزيادة بحرف العطف
 والمعطوف غير المعطوف عليه ومثله الطلقة والطلقت ونصنف بخلاف
 العشرة والخمسة عشر حيث لا تقبل الشهادة فيها عنده مطلقا اى ادعى
 (المدعى)

المدعى الاكثر اولا كذا فى ابى السعود على مسكين * فقد استبان لك
 كما ذكر ان التناقض المانع للحكم تناقض الشهادة والدعوى وهو لا يخلو
 اما ان يكون فى الاطلاق والقيد كما لو ادعى ان له عليه كذا حنطة
 بسبب السلم فشهد الشهود انه اقر له بهذا المقدار فلا تقبل هذه الشهادة
 على الاصح وكذا لو ادعى ملكا بسبب الشراء او غيره واقام بيعة على
 الملك المطلق لكنه مفيد بما اذا ادعى الشراء من رجل معلوم اما اذا
 ادعاه من رجل مجهول فانها تقبل وكذلك سائر الاسباب كالارث والهبة
 والصدقة وغيرها او يكون التناقض فى التاريخ كما اذا ادعى عينا
 فى يد رجل وقال هى لى منذ سنة وشهدا بها له منذ عشر سنين فانها
 لا تقبل على الصحيح بخلاف العكس واذا ادعى الملك بسبب الشراء منذ
 سنة وشهد الشاهدان له بالشراء من غير ذكر تاريخ اصلا فبينة
 زوايان عدم القبول وقيل القبول ومثله لو ادعى المدعى بلا تاريخ
 لشراءه وشهد له الشاهدان وارضا لا تقبل وقبل تقبل او يكون التناقض
 فى نفس الدعوى كما بين الابرار والاداء بان ادعى عليه الف درهم
 فدفعه الغريم ائت ابرأتى وجاء بشاهدين على الايفاء فان وفق الغريم
 قبلت والا فلا اما لو ادعى الغريم الايفاء وشهد الشاهدان بالابرار فانه
 يقبل وفق اولا وكذا اذا ادعى دارا فى يدى رجل انها داره ومنها من
 ابيه منذ سنة واقام بيعة انه اشتراها منذ سنتين من الذى هى فى يده
 فالقاضى لا يقبل هذه الشهادة ولا يقضى بالدار للمدعى الا اذا وفق بان
 قال كنت اشتريتها من المدعى عليه وبعتها لابى ومات ابى فورثتها منه
 منذ سنة ومثله لو ادعى الشراء منذ سنة واتى بالشاهدين على الهبة
 منذ شهر فانه لا يقبل الا اذا وفق بان قال وهبى كما شهد الشاهدان
 بعد ما كنت اشتريت منذ سنة ثم جعده ووهبى * ويجب ان يعلم ان موافقة

الشاهدين فيما شهدا به شرط جواز القضاء بشهادتهما كما مر لان القضاء
انما يجوز بالحجة وهي شهادة المثني هنا وبدون الحجة لا يقطع الحكم
واذا ثبت ان الموافقة شرط كانت المناقضة مانعة من القبول فنقول
ان كانت المخالفة بينهما لفظا ومعنى لا تقبل الشهادة وان كانت في اللفظ
دون المعنى تقبل كما لو شهد احدهما على الهبة والاخر على العطية
وذلك لان نفس اللفظ ليس بمقصود في الشهادة بل المقصود ما صار
اللفظ علما عليه فاذا وجدت الموافقة فيه لاتضر المخالفة فيما سواه وان
اختلف الشاهدان في نفس الشهود به زيادة ونقصا كما لو شهد احد
الشاهدين على مائة والثاني على مائة وخمسين او جودة وخساسة كما لو
شهد احد الشاهدين على ان الدراهم بيض والاخر انها سود فان
ادعى المدعى الاكثر والافضل قبلت على الاقل او الدون وان ادعى
الاقل او الادنى ردت الشهادة واذا كان الاختلاف في الالف والالفين
او المائة والمائتين او المائتين والاطلقتين والمدعى يدعى الاكثر فعند الامام
ترد الشهادة مطلقا وعندهما تقبل على الاقل كما علمت ذلك * ومن الشهادة
ياكثر من المدعى مالو ادعى المدعى نصف دار مشاعا واتى بشاهدين
شهدا على مقسوم معين فانها لا تقبل قالوا ان الشهادة هنا باكثر من
المدعى كذا في الاول من الفصولين * اما او شهد احد الشاهدين على
القتل والاخر على الاقرار وانفقا على القتل واختلفا في الزمان او المكان
فلا تقبل هذه الشهادة وكذلك في كل ما يكون من الافعال نحو الشجعة
وغيرها فاختلف الشاهدين في الانشاء والاقرار او في الزمان والمكان او
في الآلة التي قتل بها بان شهد احدهما انه قتله بحجر وقال الاخر قتله
بعضا او قتله بيده او قال احدهما قتله بالسيف وقال الاخر لاحفظ
الذي كان به القتل لا تقبل هذه الشهادة في جميع ذلك وان شهد احدهما
(بانه)

بأنه رهنة بمائة والآخر بمائة وخمسين فإن ادعى المرتهن الأكثر قبلت
على الأقل وإن ادعى الأقل ردت الشهادة بالاتفاق لما ذكرنا أن المعطوف
غير المعطوف عليه * ولو أقام شاهداً أن فلاناً أحاله على هذا بالف درهم
وشهد الآخر أنه أحاله بمائة دينار لا تقبل شهادتهما * ولو شهد أحدهما
أن فلاناً تصدق بهذا الشيء على هذا المدعى والآخر أنه وهبه إياه
والمدعى يدعى أخذ الأمرين فإن الشهادة لا تقبل ذكر بعض الشايخ
أن الفرق بين الهبة والصدقة من حيث صحة الرجوع في الهبة ولا
رجوع في الصدقة أما لو ادعى المدعى البراءة فشهد أحد الشاهدين
بها وشهد له الآخر أنه وهب له الحق أو تصدق به عليه أو نحله أو
حلله له قبلت * وإذا كان رجل على آخر ألف درهم فادعى أنه أوفاهما
فشهد للغيرم شاهد أن صاحب المال أبرأه منها وأخر أن صاحب المال
أقر بالاستيفاء لم يقبل * وروى ابن سماعة عن محمد رحمهما الله تعالى رجل
له على رجل ألف درهم فقام المطلوب على الطالب شاهدين شهد
أحدهما أنه أقر أنه أقر فلاناً من جميع ماله عليه من حق وشهد الآخر
أنه قبض من فلان جميع ماله عليه من حق قال لا تقبل ذلك الكل
من الذخيرة * ولو شهد أحدهما أنه طلقها بالفارسية أو بالنبطية
والآخر أنه طلقها بالعربية لم يقبل وفي الإقرار والعناق يقبل كذا في وجيز
الامام السرخسي واجهوا أنها لا تقبل في القذف كذا في حاشية أبي
السعود على الأشباه من الدعوى * وإذا شهدا على رجل أنه سرق بقرة
واختلفا في لونها صح وإن قال أحدهما بقرة والآخر ثوراً لم يقطع وقالوا
لا يقطع في الوجهين كذا في الهداية * والحاصل أن الموافقة بين شهادة
الشاهدين شرط قبولها كما كانت شرطاً بين الدعوى والشهادة لكنهم
اختلفوا في أنها شرط من حيث اللفظ والمعنى أو من حيث المعنى خاصة

اما الموافقة من حيث المعنى فلا بد منها بلا خلاف وهذا اذا شهد احدهما بالهبة والاخر بالعطية فهي مقبولة واما اختلافه بحيث يدل بعضه على مدلول البعض الاخر بالتضمن فقد نفاه ابو حنيفة وجوزه صاحباه رحمهم الله تعالى فان شهد احدهما بالق والآخر بالفين لم تقبل عنده وقالوا تقبل على الالف اذا كان المدعى يدعى الالفين وهو دين وعلى هذا المائة والمائتان والاطلقة والطلقتان والطلقة والثلاث كما مر قبل كذا في الغنابة * وانما كررنا ذلك لانه من الق الاقدام وخلاصة ذلك ان اختلاف الشاهدين مانع في غير ما استثنوه من المسائل وهي خمس وخمسون مسألة ذكرها اخر الوقف في الدر المختار ﴿ وما يلحق بتناقض الشهادة مع الدعوى وتناقض الشاهد مع الآخر ﴾ تناقض شاهدين لشاهدين آخرين فانه موجب لرد الشهادتين قبل الحكم باحدهما اما لو سبقت احدهما وحكم بها الحاكم ثم اتت الثانية ردت كما اذا شهد شاهدان انه قتل زيدا يوم النحر بمكة واخران انه قتله يوم النحر بالكوفة واجتمعوا عند الحاكم لم يقبل الشهادتين لان احدهما كاذبة وليست احدهما باولى من الاخرى فتهاوتا كذا في الهندية ﴿ تنبيه ﴾ قول الشاهدين الذين شهدوا على امرأة بحق بعدان سمياها ونسباها وكانت حاضرة وسألهما القاضي هل تعرفون المدعى عليها فقالوا لانعرفها يبطل شهادتهما لانه اقرار بالجهالة لان تحمل الشهادة على المرأة اذا كانت متعبة اختلف المشايخ فيه فبعضهم وسع وقال بصح عند التعريف ولو من واحد كما في المرنى والمترجم والثني احوط والى هذا مال الشيخ الامام خواهر زاده وبعضهم قال لا يصح التحمل بدون رؤية وجهها وبه كان يفتي الامام شمس الاسلام الموزجندى والشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمهما الله تعالى ووجه ذلك ان العلم شرط (جواز)

جواز الشهادة قال الله تعالى الامن شهد بالحق وهم يعلمون والعلم لا يحصل
الا بالدليل القطعي غير ان في كل موضع تعذر الوصول الى القطعي
يكتفي بالدليل الظني وهنا الوصول الى العلم ممكن بكشف وجعها
ولا ضرورة الى اقامة التعريف من الواحد او المثنى مقامه والدليل عليه
اننا اجعنا على انه يجوز النظر الى وجعها لتحمل الشهادة والنظر الى
الاجنبية لا يجوز الا لضرورة او صحيح تحمل الشهادة عليها بدون رؤية
وجعها لما جاز النظر الى وجعها لتحمل الشهادة ﴿ واما ﴾ معرفة
الاسم والنسب للشهادة على ذلك باخبار الغير فعلى قول ابى يوسف
ومحمد رحمهما الله تعالى اذا اخبره عدلان انها فلانة فذلك يكفي لحل اداء
الشهادة على انها فلانة وعلى قول ابى حنيفة لا تحل له الشهادة على
الاسم مالم يسمع من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب والفقهاء
ابو بكر الاسكافي كان يفتي بقولهما في هذه المسئلة وهو اختيار نجم الذين
النسفي وعليه الفتوى فان عرفها العرفان باسمها فينبغي للعدلين الشاهدين ان
يشهدا على شهادتهما فيشهدا عند القاضي على شهادتهما بالاسم والنسب ويشهدا
باصل الحق بطريق الاصاله فيجوز بلا خلاف وفي الجامع الا الصغير قال ابو بكر
الاسكافي المرافة اذا احسرت عن وجعها وقالت انا فلانة بنت فلان وقد وهبت
زوجهي مهري فان الشهود لا يحتاجون الى شهادة عدلين انها فلانة بنت فلان
مادامت حية فان ماتت فحينئذ يحتاج الشهود الى شهادة شاهدين انها
فلانة بنت فلان * قال نجم الدين النسفي ويصح تعريف من لا يصلح شاهدا
لها سواء كان الاشهاد لها او عليها ومن المشايخ من قال ان كان الاشهاد لها
لا يصلح تعريف من لا يصلح شاهدا لها وعن محمد بن مقاتل اذا سمع الرجل
صوت المرأة من وراء حجاب وشهد عنده اثنان انها فلانة بنت فلان لا يجوز
ان يشهد عليها اطلاق الجواب اطلاقا وكان الفقيه ابو الليث يقول اذا

أقرت المرأة من وراء حجاب وشهد عنده اثنان انها فلانة لا يجوز لمن سمع
اقرارها ان يشهد عليها الا اذا رأى شخصها حال ماقرت فحينئذ يجوز
ان يشهد على اقرارها بشرط رؤية شخصها لأرؤية وجهها وذكر
الخصاف في ادب القاضى اذا اراد الرجل ان يعرف المرأة التى يريد ان
يشهد لها بوكالة او بامر من الامور ينبغى ان يدخل وعندها جماعة من
النساء ممن يثق بهن ذلك الرجل فيسألهن اهذه فلانة بنت فلان فان قلن
نعم تركها ابائنا ثم نظر اليها مرة اخرى بحضرة نسوة اخر فيصنع بهما مثل
ذلك وكذلك يتردد اليها مرارا شهرين او ثلاثة فاذا وقعت معرفتها في
قلبه يقول نساء او رجال شهد عليها بذلك وفي فتاوى النسخى اذا شهدا
على امرأة سمياها ونسباها وكانت حاضرة فقال القاضى للشهود هل
تعرفون المدعى عليها فقالوا لا فاقاضى لابقبل شهادتهم ولو قالوا نعم
الشهادة على امرأة اسمها ونسبها كذا ولكن اهي هذه المرأة بعينها
اولا صحت شهادتهم على المسماة وكان على المدعى البينة انها هذه هي
التي سموها ونسبوها بخلاف الصورة الاولى لانهم في الاولى اقرروا بالجملة
فطلبت شهادتهم ولا كذلك هذا الوجه كذا اول شهادات الذخيرة
❀ خاتمة ❀ انما كان التناقض مانعا لصحة الدعوى والشهادة لاستحالة
ثبوته ومن شروط صحة الدعوى احتمال الثبوت فان لم يكن المدعى يحتمل
الثبوت آل ذلك الى الازام بالتحال لان نتيجة الدعوى والشهادة اصغاء
الحاكم ونتيجة الاصغاء الزام المدعى عليه بالمدعى فتى كان المدعى محالا كان
الزاما بالتحال وهو لا يجوز * قال في البدائع اول الدعوى ومن
شرطها ان يكون المدعى مما يحتمل الثبوت لان دعوى ما يستحيل وجوده
حقيقة او عادة كاذبة حتى لو قال لمن لا يولد مثله لثله هذا ابني لاسمع
دعواه لاستحالة ان يكون الاكبر سنا ابنا لمن هو اصغر منه انتهى
(والتناقض)

والمناقض في دعواه يدعى امرا مستحيلا لاستحالة وجود الشيء معها
 بناقضه وينافيه * قال في البدائع من الدعوى ومن شروطها
 عدم التناقض في الدعوى لاستحالة وجود الشيء معها بناقضه وينافيه
 كمن اقر بعين في يده لرجل فاهره القاضى يدفعها اليه فادعى انه كان
 اشتراها منه قبل ذلك لاتسمع دعواه لان اقراره بالملك لغيره المحال يمنع
 الشراء منه قبل ذلك لان الشراء يوجب الملك للمشتري فكان بناقض
 الاقرار والقرار بناقضه فلا يصح انتهى فالدعوى بالمتنع وان شئت قل
 بالمحال والمستحيل لاتسمع ومثلها الشهادة سواء كان الممتنع عقلا او عادة
 او شرعا ضروريا كان او نظريا محالا لذاته او لغيره اما الممتنع عقلا
 واصطلاحا فقد عرفناه ما لا يتصور في العقل وجوده وهو قسمان ضرورى
 كحلو الجرم عن الحركة والسكون معا ونظري كالشريك ويمكن تمثيل الواجب
 والجائز والممتنع بحركة الجرم وسكونه فالواجب احدهما لا بعينه والمستحيل خلوه
 عنهما او اجتماعهما معا والجائز ثبوت احدهما معينا بدلا عن الاخر قال امام
 الحرمين معرفة هذه الاحكام هي العقل لانه العلم بوجوب الواجبات وجواز
 الجائزات واستحالة المستحيلات كذا في التحفة ومنه دعوى الاصغر سنا وادعية
 الاكبر منه سنا المارة فانها ممنوعة ضرورة واكثر دعاوى التناقض من الممتنع عقلا
 ضرورة او نظرا ❁ واما ❁ المستحيل عادة فهو امر ممكن في نفسه ام
 تجر العادة بوقوعه كخوارق العادات من المعجزات والكرامات فانها غير ممنوعة
 عقلا بل عادة والا لما تعلقت القدرة الالهية بها لان متعلق القدرة الالهية
 الممكن افلا تتعلق بواجب ولا مستحيل للزوم المحال من انقلاب الحقائق اعني
 قلب اقسام الحكم العقلي بعضها لبعض كأن يصير الواجب مستحيلا وعكسه
 كما في حاشية الامير اذ المراد من المحال عادة امر ممكن في نفسه ام تجر العادة
 بوقوعه مثل انقلاب عصا موسى عليه السلام حية اذا ما كانها ضرورى

وابداعها ليس بابعاد من ابداع الارض والسماء كذا في شرح المقاصد
 من المستحيل عادة دعوى من هو معروف بالفقر على اخرائه اقرضه
 اموالا عظيمة فانه امر ممكن في نفسه الا ان العادة تقضى ببطلانه قال
 في البحر اخر التحالف ومن شروط صحة الدعوى ان يكون المدعى به
 مما يحتمل الثبوت بان لا يكون مستحيلا عقلا او عادة فان الدعوى والحال
 ما ذكر ظاهرة الكذب لان المستحيل العادي كالمستحيل العقلي مثال
 المستحيل عادة دعوى من هو معروف بالفقر والحاجة وهو يأخذ الزكاة
 من الاغنياء على اخرائه اقرضه الف دينار نقدا دفعة واحدة وانه
 تصرف فيها لنفسه وانه يطالبه برد بدلها فخل هذه الدعوى لا يلتفت
 اليها القاضي لخروجها مخرج الزور والفجور ولا يسأل المدعى عليه عن
 جوابها انتهى قلت اللهم الا اذا ادعى انه خصب له مالا عظيما كان ورثه
 من مورثه المعروف بالغنى انتهى ما ذكره في البحر ﴿ واما ﴾ المستحيل
 الشرعي فهو امر ورد الشرع باحد طرفيه من انه كائن او غير كائن
 فالنسبة بينه وبين الاولين من وجه لاجتماعها في الشريك فانه محال
 شرعي عقلي عادي وفي الدعوى بالمحال شرعا ادعاء ولدية معروف
 النسب من الغير بان يدعى زيد ان بكرا المعروف نسبه من خالد هو ابنه
 فلا تسمع دعواه لان بنوته وان كانت ممكنة في ذاتها الا ان الشرع ورد
 بكون الولد للفراس فكانت دعوى مستحيل شرعي ومثله الدعوى بحل
 سائر المحرمات الشرعية فانها من هذا القبيل وهذا نوع الممتنع للغير وقد
 يكون منها ما هو ممتنع لذاته ضروريا او نظريا فالضروري كاجتماع
 النقيضين والنظري كالشريك كما مر قبل ذلك ﴿ ومن الدعوى
 بالمحال ﴾ الدعوى بما يلزم منه محال كالدعوى بخلاف المشهور المتواتر
 فانها ان كانت في ذاتها جائزة فلا تسمع لما يترتب عليها من رد الثابت
 (بالضرورة)

بالضرورة والضروريات لا يدخلها الشك عندنا فضلا عن الرد كذا
 نقله الكردري عن المحبط ❁ فان قيل ❁ ما ذكر من ان المتناقض انما
 كان مانعا لصحة الدعوى لانه يؤل الى الزام الحاكم المدعى عليه بالمحال
 متجه في بعض الصور كدعوى الاصغر بنوة الاكبر مثله سنا وفي دعوى
 بنوة معروف النسب من الغير وفي دعوى حل ما حرمه الشرع او عكسه
 فان في هذه الصور الزام الحاكم المدعى عليه بالمتنع واما في بقية
 المتناقضات فغير مسلم بل الدعوى والالزام باحد المتناقضين والممكن
 الحكم والالزام به فان المدعى يدعى احد الكلامين المتناقضين ويطلب
 من الحاكم الالزام به لا يدعى كلا منهما حتى يكون دعوى والزاما
 بمحال كما ذكر في التعليل فاذا ادعى عينا بعد اقراره بانها ملك المدعى عليه
 مثلا فانما يدعى ملكيتها ويطلب من الحاكم سماع بينته على الملك ولا يقول
 اني اقول انها ملك هذا المدعى عليه وليست ملكي وملكى ليست ملكه
 فاحكم بذلك ايها الحاكم حتى يكون فيه الدعوى والالزام بالمحال ❁ قلت ❁
 جواب هذا الاشكال ينتهي على اصل عظيم فقهي ذكره في المحبط يخرج
 عليه كثير من مسائل الدعوى والشهادة وهو انه متى فقد المرجع في
 الكلامين المتناقضين من دعوى او شهادة جعلها كأنهما وقعا معا حتى
 كان المدعى المتناقض في صورة البدائع المارة يقول العين ملكي ليست
 ملكي ويطلب من الحاكم الزام المدعى عليه بمقتضى هذا الكلام المتناقض
 وهذا هو المتنع لادعوى احد الطرفين فانه لا تناقض هناك اصلا انظر
 الى عبارة البدائع المتقدمة التي يقول فيها ومن شروطها عدم التناقض في
 الدعوى لاستحالة وجود الشيء مع ما يناقضه وينافيه فقد اعتبر الكلامين
 معا وقعا لعدم المرجع وعلى هذا سائر الدعاوى المتناقضة عند عدم
 المرجع واما اعتبار هذا في باب الشهادة فمن جملة صورها ما نقله صاحب

المحيط جواباً عن اشكال فنقل فيه مايقرب من هذا الاشكال واجاب عنه
 بالاصل المذكور ❁ ونصه ❁ اذا كانت الدار في يد رجل حر فاقام
 البينة انها داره باعها من هذا المكاتب بالف درهم واقام المكاتب البينة
 انها داره باعها من هذه المرأة بالف درهم واقامت المرأة بينة انها دارها
 باعها من الحر التي في يده بالف ولم يؤرخوا في قول ابى حنيفة وابى
 يوسف رحمهما الله تعالى البيئات كلها باطلة وتترك الدار في يد ذى اليد
 قضاء ترك سواء شهد الشهود بالقبض اولا لان بينة كل واحد منهما
 تقتضى ان يكون بائعاً وبينة صاحبه تقتضى ان يكون مشترياً وبينهما
 تناف ❁ فان قيل ❁ ينبغي ان لا يكون تهاثر البيئات لانه لا تعارض
 اذ كل واحد منهما لا يدعى على صاحبه مثل ما يدعى صاحبه عليه بل
 يدعى على غيره بخلاف ما تقدم ❁ قلنا ❁ ما تهازت البيئات باعتبار
 ان كل واحد منهما يدعى على صاحبه مثل ما يدعى صاحبه عليه بل
 لاجل التضاد والاستحالة وبيان التضاد ان كل واحد منهما جعل بائعاً
 ومشترياً في وقت واحد لاننا متى جهلنا التاريخ جعلنا كل منهما وقعاً معاً انتهى
 والمراد من ذلك ان الشهادات المذكورة لما ردت كانت تقتضى محالا
 الذى هو كون الشخص بائعاً ومشترياً في آن واحد في لفظ واحد لاننا
 اذا جعلناه بلفظين كان ذلك في آئين ولم يكونا معاً بل متفرقين فلا
 استحالة وهذا هو المراد من قوله معاً وتصويره المحال فقد ظهر الجواب
 ونحل الاشكال ❁ واعلم ❁ ان بطلان الدعوى والشهادة مختص
 بما اذا لم يترجح احد الكلامين بمرجح مثل المواضع التي يرتفع فيها
 التناقض كما لو صدقه الخصم على المدعى فان احد الكلامين اذ ذاك
 ترجح بصدق الخصم ومثله تكذيب الحاكم اياه كما لو ادعى رجل
 بالكفالة على اخر فانكر فاقام عليه بيته بامر المكفول واخذ المال بعد

الحكم فاذن المحكوم عليه على الاصيل ليرجع عليه فاجابه الاصيل انك
مناقض لانك انكرت الكفالة والآن تطلب مني المال فلا تسمع دعواك
فانه لا يصير بهذه الصورة مناقضا لان الحاكم كذبه حيث اثبت عليه
بالبيضة وحكم الحاكم بها فسمع دعواه على الاصيل وكذلك او قال تركت
الكلام السابق واستقر على الثاني فانه يرتفع التناقض ويكون ذلك
مراجعا لقبول الكلام الثاني كذا في شتى القضاء من البحر والمحلات
الى اغفر الفقهاء التناقض فيها قد مر ذكرها وصورها قبل ذلك فلا
نعيده * وليكن هذا آخر ما اردت تعبيره وتسطيره من التناقض نجز
في اواخر شهر محرم الحرام الذي هو من شهور اثنين وثلاثمائة والف
وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم والحمد لله

رب العالمين



